

رنا غانم: «التجمع» ارتد عن حقوق المرأة بفتوى فقهية

بإقادة هذا الحزب (الإصلاح) قد انتخبوا أنهم يغيرون بتفكيرهم خارج السرب ويحكمن على أنفسهم بالعزلة عن الواقع الذي يشهد عملية تغيير وحدانية صارت المرأة فيه مشاركة في مختلف المجالات ولها مساهماتها البارزة في السياسة. وزادت كنا نعمل على قوى الحدأة والافتتاح داخل الإصلاح للإقدام على هذه الخطوة وتشجيع المرأة، بالأخص في الانتخابات المحلية القادمة مستدركة ولكن يبدو أن القوى التقليدية الأكثر تشدداً هي المهيممة على القرار النهائي في هذا الحزب. واستخترت القيادة الناصرية أن يصل الغلو ببعض فقهاء الحزب إلى حد إخراج الآخر واعتباره مارقاً والحكم عليه بالاضلالة. مشددة على ضرورة القبول بالأخر مهما كانت درجة الاختلاف في الرأي. وقالت كنا نفاخر بتواجد العمل النسوي الحزبي (المؤتمر، الإصلاح، الناصري، الاشتراكي) المتتمل في لجنة التشبيك وتسخير جهودهم لدعم المرأة اليمنية وهو ما داد عليه منتدى الشقائق الذي نظم دورات تدريبية للمرشحات وطريقة التعامل مع الدعاية غيرها لكننا نفاجأنا بعدم استجابة الإصلاح للرسائل التي وجهها المنتدى ولم يتم التجاوب أبداً معنا. وبينت القيادة السابقة في حزبه أن

سؤال موجه لمرشح حزب الإصلاح للرئاسة

■ إن كان ما زعمه محمد قحطان القيادي الإصلاح في أن أحزاب المشترك ستصوت لمرشحها الرئاسي فيصل بن شمالن.. فيه صحة ومصداقية فلماذا رشح «الإصلاح» د. فتحي العزب. وبصراحة أكثر هل سيسمح حزب الإصلاح بتقاسم منصب الدعاية الانتخابية للدكتور «العزب» مع الأخ فيصل بن شمالن.. أو مع بقية أحزاب المشترك.. طالما وأن الدكتور العزب يحفظه الله، يقلع بمل شهادته المرهورة القيام بهذا الدور المخجل. ثم ما هو شعور الدكتور فتحي العزب وهو يسمع قحطان يتعامل معه وكأنه «لا يهش ولا ينش».. وأن الإصلاحيين لن يمنحوه أصواتهم. فهل مثل هذا الكلام يقلبه على نفسه قيادي إصلاح في حجج الدكتور العزب.. ويصوت أيضاً بامر محمد قحطان؟

من آخر ما اتفقنا به صحيفة «الوسط» هو ما تنشره وموقعها على الإنترنت من نتائج

ما تسميه استبياناً للرأي العام يشارك فيه الجمهور بالتصويت عبر الموقع الإلكتروني لمن يفضلونه رئيساً قادماً لليمن، وهو مرشح المؤتمر الشعبي العام الأخ الرئيس علي عبدالله صالح أم مرشح أحزاب اللقاء المشترك الوالد فيصل بن شمالن (الذي من حسن حظه أننا في مجتمع لا يقدس الدستور والقوانين ولا لبينت كيف أن ترشحه للرئاسة يخالف القانون) أم مرشح ثالث غيرهما (لم يسمه الاستبيان).

استبيان للرأي العام أم استغفال له؟!!

هي أن لا بصوت الشخص الواحد أكثر من مرة على الموضوع الواحد، ولذلك ادعى صاحب الوسط مابيلي واحدة ليؤكد على صحة نتائج استبياننا. ونتاء على ماتقدم، بنهار استبيان الوسط ويفقد صاحبها مصداقيته كلية، فاستغفاله للقراء ولئن شاركوا في الاستبيان على الموقع الإلكتروني يقوم على قاعدة أنه بعد اختبار الغازي (أو المحجوب) وللشخصية التي يفضلها الرئيس، أو بن شمالن، أو مرشح آخر فإنه يضع أمامها علامة وبعد ذلك ينقر على كلمة تصويت خضراء صوت لصالح تلك الشخصية، فإذا حاول الغازي العودة مباشرة لتكرار العملية ليضاهي رصيد الشخصية التي يفضلها سيدج بان الكمبيوتر لا يحسب له أي تصويت جديد. وبناء على ذلك ادعى جمال عامر نائباً لا يمكن التصويت من مكان واحد لأكثر من مرة واحدة. لكن ما ادعاء الدكتور لم يكن صحيحاً، لقد أخفي الحقيقة عن القراء فيما كان الغازي عبر الإنترنت- التصويت أكثر من مرة على استبياننا، والطريق إلى ذلك هو أنه بعد كل تصويت يقوم بقطع الاتصال الهاتف من شبكة الإنترنت بعدها يصبح بإمكانه أن يعاود الاتصال بالإنترنت (وفوراً)



بقلم/ الأستاذ/ تاجب قحطان الشعبي

يذهب إلى حيث استبيان الوسط ليصوت من جديد للشخصية التي يفضلها وهنا نحسب له صوتاً آخر، وعدها بكرر نفس العمل فيقطع الاتصال إن عملته التصويت وقطع الاتصال ومعاودته لا تستغرق إلا نحو دقيقة واحدة، ومعنى هذا أنه بإمكان الشخص الواحد أن يصوت سنون مرة خلال ساعة واحدة، وهذه هي الطريقة التي استخدمها صاحب الوسط للتلاعب بالنتائج فوصل برشح المشترك إلى نحو ٨٢٪ من الأصوات وكان من كرمه أن منح الرئيس نحو ١٥٪ فقط، وتلك هي حقيقة الأمر. وتلك هي حقيقة التزوير، وذلك هو ما ارتكبه صاحب الوسط وتابعه الدكتور التايواني.. اللذان يدعيان الحرص على الديمقراطية ويتكلمان على حرية الرأي ويهاجمان الفساد (بضراوة)، ويميلان بالنتائج حرة تزوير بل وبإشراف دولي. لم يتضح بأنها هما اللذان يزوران، وادعو القراء كل من استعاض منهم- أن يتبع الطريقة التي أوضحتها آنفاً، وحينئذ يتضح لهم بان المسألة ليست استبياناً حقيقياً للرأي العام وإنما تلاعب وخداع، فالشخص الواحد يمكنه التصويت مئات المرات يومياً.

ويبقى لي ملاحظة مهمة وهي أن هذا الجزء من المعارضة اليمنية مثلاً صاحب الوسط وتابعه الدكتور التايواني يهاجم الحكام العرب لحصولهم في الانتخابات والاستفتاءات على أكثر من ٩٠٪ من الأصوات بينما هما الآن يفكران استبياناً ليمنا فيه مرشح المعارضة (اللقاء المشترك) نحو ٨٢٪ من الأصوات! فعاهي إذا النسبة الثوبية التي سمعناها له لو افترضنا جداً أنه صار في السلطة بالطبع سيتمناه ٨٠٪، والوالد فيصل بن شمالن مطالب بإعلان ادانته لتلك الاستبيان فهذا سيثبت رفضه لنفسه أياً كان مصدره، فما موقفه؟

ليس من المفارقات المذهلة أن تطالب المعارضة اليمنية بانتخابات رئاسية ومحلية حرة ونزيهة. في الوقت الذي بدأ فيه جزء من هذه المعارضة في نشر استبيانات رأي عام اضع بانها مزورة!

كشفت المناظرة في حقوق الإنسان رنا غانم أن حزب التجمع اليمني للإصلاح قد اتخذ موقفاً سلبياً من قضية ترشيح المرأة في الانتخابات المحلية، وقالت «حزبنا كثيراً ما هذا الموقف حيث كنا نعمل على إحداث نقلة اجتماعية. وانتقدت العلة التي يريدها قادة الإصلاح والمنظمة في الوقت ليس مناسباً لهذه الخطوة، وتساءلت متى سيكون الوقت ملائم وهل تنتظر هذه الأحزاب مبادرة التجمع نفسه إذا فسلت في هي المبادرة. رنا غانم العضو السابق في الرئاسة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري أوجعت في حديث لـ «المؤتمرات» إحصاء الإصلاح عن هذه الخطوة إلى احتمال صدور فتوى جديدة من فقهاء الإصلاح وقالت (لنا مسلمون وهناك بلدان إسلامية تسير في هذا الطريق كسرت هذا الموقف مشيرة إلى آراء علماء وفقهاء تجر هذا الولاية. واستنكرت ما استمته في الكرون إلى التشديد الغمالي من قبل فقهاء الإصلاح وبالذات عندما تكون القضية متعلقة بالمرأة، واعتبرت ذلك الموقف خلفاً ورجعاً إلى الوراء ولا ينسجم مع متطلبات العصر والواقع وفرضيات التغيير، وقالت

ما المشترك في أحزاب اللقاء المشترك؟

منذ مدة أخذت بعض أحزاب المعارضة، وتحديدًا ما بات يعرف بنوع من التضييق ببقاء المشترك، بالعديد من البيانات والتصريحات وغيرها من الندوات وحلقات النقاش والكتابات الصحفية، التي أخذت على عاتقها إعطاء الجسجع دروساً في الديمقراطية والحرية والحكم الصالح والفساد، وأنها هي القوى الرسولية والمخلص التي يتوجب على الكل التوجه للركوب في سفيتها هروباً من هذا الواقع (الماسساوي) والمظلم)، ومن دون ذلك لا حاجة مطلقاً لأحد من الطوفان الحثي القادم.



د. قائد عقلاّن

على الرغم من مصداقية بعض طروحات المعارضة سيما فيما له صلة بتريدي الأوضاع الاقتصادية وفساد بعض العناصر والرسولون من الشعب السياسية والقيادية في حكومة المؤتمر الشعبي العام، والذين يعدون أشبه بدمسور الإنترنت لايجيدون سوى الشهام جهود الآخرين دون اسهام منهم، إلا أن خطابات اللقاء المشترك وطروحاته الفكرية والنظرية هذه لا تتطرق إلى نحو دقيقة واحدة، ومعنى هذا أنه بإمكان الشخص الواحد أن يصوت سنون مرة خلال ساعة واحدة، وهذه هي الطريقة التي استخدمها صاحب الوسط للتلاعب بالنتائج فوصل برشح المشترك إلى نحو ٨٢٪ من الأصوات وكان من كرمه أن منح الرئيس نحو ١٥٪ فقط، وتلك هي حقيقة الأمر. وتلك هي حقيقة التزوير، وذلك هو ما ارتكبه صاحب الوسط وتابعه الدكتور التايواني.. اللذان يدعيان الحرص على الديمقراطية ويتكلمان على حرية الرأي ويهاجمان الفساد (بضراوة)، ويميلان بالنتائج حرة تزوير بل وبإشراف دولي. لم يتضح بأنها هما اللذان يزوران، وادعو القراء كل من استعاض منهم- أن يتبع الطريقة التي أوضحتها آنفاً، وحينئذ يتضح لهم بان المسألة ليست استبياناً حقيقياً للرأي العام وإنما تلاعب وخداع، فالشخص الواحد يمكنه التصويت مئات المرات يومياً.

ويبقى لي ملاحظة مهمة وهي أن هذا الجزء من المعارضة اليمنية مثلاً صاحب الوسط وتابعه الدكتور التايواني يهاجم الحكام العرب لحصولهم في الانتخابات والاستفتاءات على أكثر من ٩٠٪ من الأصوات بينما هما الآن يفكران استبياناً ليمنا فيه مرشح المعارضة (اللقاء المشترك) نحو ٨٢٪ من الأصوات! فعاهي إذا النسبة الثوبية التي سمعناها له لو افترضنا جداً أنه صار في السلطة بالطبع سيتمناه ٨٠٪، والوالد فيصل بن شمالن مطالب بإعلان ادانته لتلك الاستبيان فهذا سيثبت رفضه لنفسه أياً كان مصدره، فما موقفه؟

ليس من المفارقات المذهلة أن تطالب المعارضة اليمنية بانتخابات رئاسية ومحلية حرة ونزيهة. في الوقت الذي بدأ فيه جزء من هذه المعارضة في نشر استبيانات رأي عام اضع بانها مزورة!

فشل «المشترك» من التعايش الديمقراطي في إطار التنوع داخله.. خطر يهدد بعودة الشمولية

الأحزاب المتنفذة في المشترك تلغي الأخر وتبقيها صورياً للمنفعة من السفارات

الناصرى لأنه لو لم يثر هذا الموضوع أمنه العام أمام الرأي العام بصورة مفاخرة لما تنبه لذلك الشارع. وما يثير الدهشة أن الصراعات داخل أحزاب المشترك تقود إلى القضاء على الآخر أو تدميره وتركة أشبه بهيكل أجوف مجرد الزينة. للضغط على المؤتمر الشعبي العام أو مجرد زينة لحضور الاجتماعات السرية مع بعض السفارات. دون مراعات لاحترام الآخر وتطوير التنوع في إطار كيان ديمقراطي وهو ما يفترض أن يكون هكذا داخل المشترك، في إطار تطوير التجربة الديمقراطية وترسيخ ممارستها في سياق عمل كتل ضم أحزاب معارضة لا يجمعها إلا معارضة الحزب الحاكم.

ويبقى المضيف أنه لو وصلت أحزاب المشترك المتنفذة إلى الحكم في ظل هذه الممارسات الشمولية التي تقمع بها أحزاب دخلت التحالف معها معارضة حكمة المؤتمر. بالتاكيد ستعلن إلغاء التعددية السياسية وتحريم الديمقراطية وتحظر نشاط كل الأحزاب.. ولا يستبعد أن تعلن أحكام عرفية في البلاد وتعلق العمل بالدستور والقوانين.

والذي أصبح مكوناً من «الإصلاح، الاشتراكي، الناصري، الحق، اتحاد القوى الشعبية»، فقط وبرغم حصول خمسة أحزاب معارضة على هذه النسبة الكبيرة بينما المؤتمر الشعبي ومعه بقية الأحزاب يشكلون

١٧ حزياً ومع ذلك قبل المؤتمر الشعبي بهذه القسمة غير العادلة.. ولا تعتقد أنه سيرجم حوالي ١٦ حزياً وتنظيمياً سياسياً من اعلاناتهم نصيباً في اللجان الانتخابية أيضاً منه أن حصوله لنسبة كبيرة أو صغيرة من إجمالي اللجان الانتخابية لا تعني شيئاً بالنسبة لحسم قضية أصوات الناخبين.



والمنذر بالعدوان الإسرائيلي عليه.. وهو الأمر الذي جعل أحزاب الإصلاح والاشتراكي والحق واتحاد القوى الشعبية في وضع صعب جداً وستكون له تداعيات سلبية عليها في الشارع الانتخابي وهو ما تعتبره عملاً مقصوداً من قيادة

التي ظهرت قضية تقاسم نسبة ٤٦٪ من نصيب أحزاب اللقاء المشترك في اللجان الانتخابية نزعاً التهميش والإلغاء في التوافق للبعث البعض وتأكيد تحين الأحزاب القوية للاقتضاض على الأحزاب الضعيفة أو الأقل شعبية.

ففي الوقت الذي كان حزب البعث أقوى قد أقصي ويصير الاشتراكي والإصلاح على صدارة حصته من اللجان الانتخابية عقاباً على مواقفه الرافضة والمعارضة للجوهر الأحزاب المشترك لإحدى السفارات الغربية وزجها في قضايا بعيدة داخلية يفترض الرجوع بها إلى السلطات الدستورية وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الانتخابية.. ولهذا تم فصل حزب البعث القوي بهذه الطريقة التعسفية.. كما حرم من حصوله على نسبة محددة من إجمالي النسبة التي خصصت لأحزاب اللقاء المشترك، وفقاً لاتفاق المبادئ والذي فيه تحديد نسبة ٥٪ للمؤتمر الشعبي العام ونسبة ٤٦٪ لأحزاب المعارضة في اللقاء المشترك، والذي أصبح مكوناً من «الإصلاح، الاشتراكي، الناصري، الحق، اتحاد القوى الشعبية»، فقط وبرغم حصول خمسة أحزاب معارضة على هذه النسبة الكبيرة بينما المؤتمر الشعبي ومعه بقية الأحزاب يشكلون

التي ظهرت قضية تقاسم نسبة ٤٦٪ من نصيب أحزاب اللقاء المشترك في اللجان الانتخابية نزعاً التهميش والإلغاء في التوافق للبعث البعض وتأكيد تحين الأحزاب القوية للاقتضاض على الأحزاب الضعيفة أو الأقل شعبية.

لن يفتلت «الناصرى» من العقاب «الاشتراصلاحي» وشنه لحملة «التشهير» في مرحلة انتخابية سيدفع ثمنها غالباً

وتعطينا مثل هذه الدلائل حقائق عن أن طرفي المشترك «الإصلاح والاشتراكي» يعيان لإخلال بقية الأحزاب المتحالفة معها في حالة موت سرييري دائم من خلال اتباعتها لأساليب شمولية مفتية. كما أن العديد من المؤشرات تؤكد أن التنظيم الناصري بدأ يواجه تضييقاً ومحاصرة وضربة قاصمة عقاباً على مواقفها التي تعكسها في الإصلاح والاشتراكي. إن الناصري ارتكب وإحاقات لا تغفر وأنه تعدد على التشهير بحزبي الإصلاح والاشتراكي وغيرها في مرحلة انتخابية حساسة من خلال فضيحة لقياسات السرية لتلك الأحزاب مع السفارات الامريكانية.. وخروجوه للمشاركة في المهرجان التضامني مع الشعب اللبناني والنمذ بالعدوان الإسرائيلي عليه.. وهو الأمر الذي جعل أحزاب الإصلاح والاشتراكي والحق واتحاد القوى الشعبية في وضع صعب جداً وستكون له تداعيات سلبية عليها في الشارع الانتخابي وهو ما تعتبره عملاً مقصوداً من قيادة